ISSN 1993 - 5242 رقم التصنيف الدولي
Arab Impact Factor ISSN: 1680 - 8730
Arcif: 0.0615

مجلة
كلية التربية للبنات
للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدرها كلية التربية للبنات / جامعة الكوفة

العـــدد (٣٢) السنة (١٧) حزيران ٢٠٢٣

المجلد الأول

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

العدد: ٣٢ - السنة السابعة عشرة : ٢٠٢٣

المجلد الأول

حساب المجلة في Crossref

DOi Prefix 10.36327

رقم التصنيف الدولي : ISSN 1993 – 5242

Arab Impact Factor

Arcif : ISSN: 1680 - 8730

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٠٠٤) لسنة ٢٠٠٧م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية التربية للبنات
رقم التصنيف الدولي : ISSN 1993 – 5242

Arab Impact Factor
Arcif : ISSN: 1680 - 8730

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

تصدر عن كلية التربية للبنات- جامعة الكوفة

النجف الأشرف – العراق

العدد: ٣٢ - السنة السابعة عشرة : ٢٠٢٣

نقال رئيس التحرير 07804729005

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٠٠٤) لسنة ٢٠٠٧م

هوية المجلة

الاسم: .....**مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية**

العدد ..... **الثاني الثلاثون / المجلد الأول**

جهة الاصدار:.....**كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة**

سنة الطبع : .....**١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣م**

الطبعة : .....**الأولى**

التصميم والإخراج الفني
مكتب محمد الخزرجي ٠٧٨٠٠١٨٠٤٥٠
العراق – النجف الأشرف

رقم التصنيف الدولي : ISSN 1993 – 5242

Arab Impact Factor

Arcif : ISSN: 1680 - 8730

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٠٠٤) لسنة ٢٠٠٧م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية التربية للبنات
رقم التصنيف الدولي : ISSN 1993 – 5242

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتورة الهام محمود كاظم الجادر
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات
التاريخ الحديث – تاريخ أوراسيا

مدير التحرير
الأستاذ الدكتور محمد جواد نور الدين
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات
التاريخ الإسلامي – فكر إسلامي

المراسلات : جمهورية العراق / النجف الاشرف / ص ب:١٩٩
Journale.sciences@uokufa.edu.iq
israabuallukalkilaby@uokufa.edu.iq

العدد: ٣٢ - السنة السابعة عشرة : ٢٠٢٣

نقال رئيس التحرير 07804729005

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة

أعضاء هيأة التحرير

-الأستاذ الدكتور أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس/ مدير مركز دراســات الشرق الأوسط/ جامعة عين الشمس جمهورية مصر العربية .....عضواً

- الأستاذ الدكتور عبد الحسيـــــن جليل ألغالبي / جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد .....عضواً

-الأستاذ الدكتور أسامة عبد المجيد عبد الحميـد / جامعة عجلـون الوطنية/ المملكة الاردنية.....عضواً

- الأستاذ الدكتور طــاهر يوســف الوائـــلي / جامعة الكوفة / كليـة الآداب.....عضواً

- الأستاذ الدكتور محمـــد ناجـــي أبو غنيـــم / جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات.....عضواً

- الأستاذ الدكتور رســـول جعفريـــــان / جامعة بهشتي/ إيران.....عضواً

- الأستاذ الدكتور سميـــــة حســـــــن / جامعة أصفهان/ كلية اللغات الأجنبية.....عضواً

- الأستاذ الدكتور محســـن محمـــد حســن / الجامعة اللبنانية/ كلية الإعلام.....عضواً

- الأستاذ الدكتور ناديـــة صالح بوشـــــلالق/ جامعة قاصدي ورقلة/ كلية العلـــوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر.....عضواً

- الأستاذ الدكتور مشـــتاق بشير الغـــــزالي / جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات ..... عضواً

- الأستاذ الدكتور أميـــرة جابـــــر هاشـــم / جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات..... عضواً

- الأستاذ الدكتور حيدر ناجي حبش/ مسـؤول الرفع الالكتروني للمجلة / جامعة الكوفة / كليـة التربية للبنات

خبراء اللغة

- الأستاذ الدكتور عباس حسن جاسم (خبير اللغة الانكليزية) جامعة الكوفة / كلية العلوم ..... عضواً

- الأستاذ الدكتور علي عباس الاعرجي (خبير اللغة العربية) جامعة الكوفة / كلية التربية للبنـــــات ..... عضواً

المتابعة الفنية والالكترونية

المدرس إسراء كريم محمد

جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

شروط النشر في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية / جامعة الكوفة

١- الباحث تقديم ثلاث نسخ من بحثه إلى سكرتارية تحرير المجلة على أن لا تتجاوز صفحات البحث عشرين صفحة، وما تجاوز ذلك تستوفى عنه أجور أخرى.

٢- تنشر المجلة البحوث الرصينة التي لم يسبق نشرها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

٣- تعتمد المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية ، او البحوث المترجمة عن اللغات الأجنبية.

٤- تستوفى شروط البحث العلمي في البحث المقدم للنشر من حيث هيكلية البحث عموما أوعلى شكل أجزاء لكل جزء عنوانه.أما هوامش البحث فيتم ترتيبها بإتباع أسلوب الترقيم المتسلسل في نهاية البحث، وبحسب النسق الطباعي الأول فضلا عن كتابة مصادر البحث كاملة، على ورق ابيض قياسA4

٥- يشار إلى عناوين وأرقام الجداول والرسوم التوضيحية بشكل واضح .أما الصور الفوتوغرافية فتكون بحجم (post card) بحيث لا يؤثر تصغيرها على دقتها أو المعلومات الواردة فيها.

٦- يقدم الباحث ملخصا لبحثه وباللغتين العربية والانكليزية بحدود (١٥٠-٢٠٠)

٧- يذكر اسم البحث واسم الباحث ولقبه العلمي ومكان عمله كاملاً وباللغتين العربية والانكليزية، مع ذكر الايميل الخاص بالباحث ،.

٨- يراعى في البحث جودة الفكرة وأصالتها، والأسلوب، والمنهج، والتوثيق العلمي والخلو من الأخطاء العلمية واللغوية

٩- يكتب الباحث كلمات مفتاحية تتراوح بين (٤-٥ كلمات) باللغتين العربية والانكليزية .

١٠- يخضع البحث المقدم للنشر للتقويم العلمي من قبل خبراء اختصاصيين مشهود لهم بالكفاءة في مجال اختصاصهم.

١١- يراعى أن يكون نوع الخط عربيا تقليدياً Simplified Arabic والبنط (١٤) للمتن، (١٦) للعناوين الرئيسية والهامش(١٢)

١٢- يعاد البحث إلى صاحبه لغرض أجراء التصحيحات أن وجدت . ثم إعادته إلى المجلة مع قرص مدمج (CD) مع نسخة مصححة ، في موعدا قصاه ٥ أيام . وتكون التصحيحات ملزمة للباحث.

١٣- يزود الباحث بنسخة واحدة مستلة من بحثه. أما المجلة فتكون مقابل السعر الرسمي المعتمد.

١٤- تستوفى أجور نشر البحث ويحدد مقدارها حسب اللقب العلمي للباحث وعدد الصفحات بالشكل الآتي :

- **الاستاذ (٨٠ الف دينار) عن ٢٠ صفحة .**
- **الاستاذ المساعد (٧٥ الف دينار) عن ٢٠ صفحة .**
- **المدرس (٦٥ الف دينار) عن ٢٠ صفحة .**
- **المدرس المساعد (٦٠ ألف دينار) عن ٢٠ صفحة .**

ومايزيد عن الـ ٢٠ صفحة يؤخذ عن كل صفحة (٣ الاف دينار) ،علماً انه تؤخذ على الخرائط والبيانات ضمن العشرين ورقة (٣ الاف دينار)

١٥- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء قبلت للنشر أو رفضت.

١٦- الأبحاث والآراء الواردة في المجلة تمثل وجهة نظر كاتبيها ، وهيأة التحرير غير مسؤولة عن الآراء الواردة في البحوث المنشورة.

محتويات العدد

الدراسات الإسلامية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
رؤية المدارس الكلامية في تعليل الأحكام	الاستاذ المساعد الدكتور محمد جبار هاشم الجبوري جامعة الكوفة – كلية التربية الأساسية المدرس المساعد باسم محمد سلمان الدهيمي	١٩
التشريعات الاسلامية في تجاوز تحديات التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي	الاستاذ المساعد الدكتور أسعد عبد الرزاق الاسدي جامعة الكوفة - كلية الفقه المدرس المساعد عادل كوني سعدون	٣٥

الدراسات اللغوية والأدبية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
نحو ابن خروف الاجتهادي في فكر أبي حيّان الأندلسي	الاستاذ الدكتور دعاء نافع بدري كاظم جامعة بابل - كلية الآداب المدرس المساعد صالح كاظم عجيل	٥٥
الأفعال الكلامية الطلبية المباشرة في الصحيفة الصادقية	الأستاذ الدكتور محمد ياسين الشكري جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات المدرس المساعد جيلان جاسم محمد	٧٩

محتويات العدد

الدراسات اللغوية والأدبية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
نشأة النحو ومراكز دراسته عند الفضلي	الاستاذ الدكتور حيدر جبار عيدان جامعة الكوفة- كلية الآداب المدرس المساعد كرار هلال صاحب الكعبي	٩٩
صورة النبي محمّد في مسرحية (محمّد) لتوفيق الحكيم	الاستاذ المساعد الدكتور علي محمّد ياسين جامعة كربلاء - كلية العلوم الاسلامية المدرس المساعد حسن هادي الهلالي	١١١
الصراع في مسرحية (الغرباء) لشاكر خصباك	المدرس الدكتور كويستان نجم الدين انجه الجباري جامعة كركوك - كلية الآداب - قسم اللغة العربية	١٢٩

الدراسات الاقتصادية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
المناخ التنظيمي ودوره في تعزيز مستويات الإبداع الإداري لدى العاملين بأندية اللياقة البدنية بالسعودية	الدكتور إبراهيم بن على محمد بكرى أستاذ مساعد في قسم التربية البدنية السعودية - جامعة جيزان - كلية التربية	١٥٥
دور المزيج التسويقي الفايروسي في تعزيز العلامة التجارية دراسة تطبيقية في شركة كالة لمنتجات الالبان	المدرس بشرى شاكر الشكري جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد	١٩١

محتويات العدد

الدراسات التاريخية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
موقف روسيا الرسمي من الحركات الثورية في فرنسا والولايات الالمانية (١٨٤٨)	الاستاذ الدكتور حيدر صبري شاكر الخيقاني جامعة كربلاء - كلية التربية للعلوم الانسانية المدرس المساعد اسراء حسن هادي الموسوي	٢١٩
موقف مجلس الشورى الوطني الايراني من تحديث قطاعي الصناعة والتجارة ١٩٢١ – ١٩٢٥م	الاستاذ الدكتور احمد شاكر العلاق جامعة الكوفة - كلية الآداب المدرس الدكتور بان صبيح سالم كلية المأمون الجامعة / بغداد	٢٣٩
دور جوزيف بيلسودسكي في معالجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بولنـدا (١٩١٨-١٩٢٢)	الاستاذ الدكتور محمـود شاكـر حـميد جامعة ذي قار- كلية الآداب المدرس زهـراء رزاق حسـين جامعة المثنى- كلية التربية الأساسية	٢٦٥
المصادر المبكرة في الرد على الغلاة قراءة اولية في أدبيات الشيعة الإمامية	الأستاذ الدكتور محمد جواد نور الدين فخر الدين جامعة الكوفة ـ كلية التربية البنات	٣٠١
الأحداث الطائفية في مصر وموقف الكنيسة القبطية منها ١٩٧٢ – ١٩٨١	الاستاذ الدكتور عادل مدلول علي الهرموشي جامعة القادسية- كلية التربية المدرس عدنان عبد الهادي سرحان الخالدي كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية أقسام الديوانية	٣٢٩

الدراسات الجغرافية

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
خرائط رصد التغير المساحي للاستعمال الأرضي في مدينة النجف خلال عامي (١٩٩٧و ٢٠١٩)	الاستاذ الدكتور فؤاد عبد الله الجبوري جامعة الكوفة- كلية التربية للبنات المدرس المساعد زهراء حسين الفوازي	٣٥٥
النشاط الصناعي ودوره في تغير المظهر الارضي لاراضي بحر النجف للمدة ١٩٧٠-٢٠٢٠	الاستاذ الدكتور كامل حمزة فليفل الاسدي جامعة الكوفة - كلية الآداب المدرس المساعد لمياء هادي حسن الشيباني	٣٧٧

دراسات في العلوم السياسية

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
تأثير التهديدات السيبرانية في الصراعات الإقليمية (نماذج مختارة)	الاستاذ الدكتور بهاء عدنان يحيى جامعة الكوفة - كلية العلوم السياسية المدرس المساعد شهد حمزة ميرعلي	٣٩٧
طبيعة القرار السياسي الخارجي العراقي بعد عام 2003	الأستاذ حسين عليوي عيشون الكردي جامعة الكوفة - كلية العلوم السياسية المدرس المساعد فاطمة نعمه راهي	٤٢١

محتويات العدد

دراسات في طرائق التدريس والعلوم النفسية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
فاعلية استراتيجية خلايا التعلم في تحصيل مادة الفيزياء والتفكير الاستنتاجي لدى طالبات الصف الثالث المتوسط	المدرس منير محمد ضايع وزارة التربية / المديرية العامة لتربية القادسية الاستاذ المساعد الدكتور عادل كامل شبيب جامعة بغداد / كلية التربية للعلوم الصرفة - ابن الهيثم	٤٥١
هل يمكن التنبؤ بمخاطرة المراهقين؟ دراسة في القدرة التنبؤية للسلوك العدواني في تحديد درجة سلوكات المخاطرة الخطيرة لدى المراهق الجزائري	ط.الدكتورة. نجلاء بو الصوف الجزائر - جامعة أم البواقي الدكتورة. أسماء سعادو الجزائر- جامعة أم البواقي	٤٧٥
مهارات الوظائف التنفيذية وعلاقتها بالتفكير التوليدي لدى معلمي العلوم للمرحلة الابتدائية	المدرس الدكتور محمد عباس حلو وزارة التربية – المديرية العامة لتربية القادسية	٥٠٧

دراسات في المجتمع المدني		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
برامج منظمات المجتمع المدني ودورها في تنمية مهارات التفاعل الاجتماعي	الاستاذ المساعد الدكتور لبنى عبد الرسول الصراف جامعة الكوفة - كلية الآداب المدرس المساعد علي عبود حياوي	٥٣٣
الوعي الصحي لدى طلبة الجامعات لمرض كوفيد١٩ (دراسة ميدانية لطلبة الأقسام الداخلية في جامعة الكوفة)	المدرس المساعد علي كاظم محمد جامعة الكوفة - الأقسام الداخلية شعبة البحث الاجتماعي	٥٥٩

محتويات العدد

الدراسات الاعلامية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
دور الاعلام في الصراعات الدولية وأثره على الرأي العام ألعالمي	المدرس الدكتور احمد عبد الحسين عيدان دعيبل الجامعة الإسلامية في النجف – كلية الاعلام	٦٠٣

كلمة العدد

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الذي علم بالقلم ، علم الانسان مالم يعلم ..

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله محمد الصادق الأمين، وعلى آله الأطهار الميامين وصحبه الأخيار ..

نحمد الله ونشكره على إصدار العدد (٣٢) المجلد الأول من مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، وقد احتوى على (٢٤) بحثا تسلط الضوء على القضايا الاجتماعية والعلوم الانسانية ، وتسعى المجلة الى اثراء المكتبة العراقية والعربية بالدراسات ذات الافكار والمواضيع التي بحاجة الى نشرها.

شكر وثناء الى كل من ساهم في إصدار هذا العدد ، لاسيما الباحثين الذين رفدوا المجلة ببحوثهم العلمية الأصيلة والقيمة، نسأل الله ان يوفقهم ويزيدهم علما ونورا وفائدة للعراق وللأمة الإسلامية.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

أ.د. الهام محمود الجادر

طبيعة القرار السياسي الخارجي العراقي بعد عام 2003

الأستاذ
حسين عليوي عيشون الكردي
جامعة الكوفة ـ كلية العلوم السياسية

المدرس المساعد
فاطمة نعمه راهي

طبيعة القرار السياسي الخارجي العراقي بعد عام 2003

The nature of the Iraqi foreign political decision after 2003

الأستاذ

حسين عليوي عيشون الكردي

جامعة الكوفة - كلية العلوم السياسية

Prof. Husein a.alkurdi

Faculty of Political Sciences /University of kufa

huseina.alkurdi@uokufa.edu.iq

المدرس المساعد

فاطمة نعمه راهي

Fatima N. Rahi

Fatimanemha@gmail.com

الملخص

ان تباين المواقف السياسية لصانع القرار السياسي الخارجي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ادى الى انعدام التوازن في القرارات الخارجية ،مما جعل قدرة العراق على تنفيذ خطابه السياسي-الإيديولوجي وطموحاته في أدنى مستوياتها لكن بعد عام ٢٠١٤ تبنى صانع القرار العراقي سياسة الحياد والخطاب العقلاني والانفتاح الدبلوماسي فكانت مؤشر لمرحلة التعافي الدولة العراقية من اجل لعب دور مهم ومؤثر في المنطقة والعالم كونه بحاجة الى جهد عالمي لكسب ثقة الدول في العديد من القضايا

الكلمات المفتاحية : القرار السياسي ، طبيعة القرار ، السياسة الخارجية

Abstract

The divergence of the political positions of the foreign political decision-maker after 2003 led to an imbalance in the external decisions, which made Iraq's ability to implement its political-ideological discourse and ambitions at its lowest levels, but after 2014 the Iraqi decision-maker adopted a policy of neutrality, rational discourse and diplomatic openness, which was an indication of the

global effort to win the confidence of countries in many issues.

Keywords: political decision, decision nature, Foreign Policy.

stage Recovery of the Iraqi state in order to play an important and influential role in the region and the world, as it needs a

مقدمة

ان مؤسسات الدولة الرسمية المعنية في صناعة السياسة الخارجية العراقية : (رئيس الوزراء، مجلس النواب وزارة الخارجية) افتقدوا لموقف موحد لذلك نشاهد التباين في المواقف السياسية الخارجية للدولة العراقيةجعل قدرة العراق على تنفيذ خطابه السياسي-الإيديولوجي وطموحاته في أدنى مستوياتها في تلك المرحلة التي تمثلت بتغيرات جذرية طالت العراق داخلياً بتغيير نظام الحكم فيه إلى نظام ديمقراطي أتصف بالحداثة وعدم تجذّر العمل المؤسساتي فيه ، وطالت المحيط الخارجي بهيمنة القطب الواحدة (أمريكا) واحتلالها للعراق وبروز لاعبين جدد على الساحة العراقية لتنعكس هذه التغيرات على فاعلية قراراه السياسي الخارجي المتذبذب طيلة هذه السنوات نتيجة تشرذم قراره السياسي بين الرغبة في الدفاع عن المصالح الوطنية من جهة وطبيعة نظامه السياسي المبني على قاعدة المحاصصة بشكلها الواسع و استمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية ، من جهة أخرى والتي كانت احد أسباب ضعف القرار السياسي الخارجي وتأثير هذه القرارات على فاعلية الحركة الخارجية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ ، ولكن لا ينكر ان قراره الخارجي في الآونة الأخيرة اعتمد على الحياد الانفتاح الدبلوماسي والابتعاد عن دائرة المحاور من أجل لعب دور مهم ومؤثر في المنطقة والعالم كونه بحاجة إلى جهد عالمي لكسب ثقة الدول في العديد من القضايا .

وهنا تتحدد الإشكالية حول مدى فاعلية القرار السياسي الخارجي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وتنطلق هذه الإشكالية من صعوبة الاستقلال بالقرار الخارجي نتيجة للضغوطات التي يتعرض لها .

و تتمثل فرضية الدراسة بأن تباين المواقف السياسية لصناع القرار السياسي الخارجي أدت إلى انعدام التوازن في القرارات الخارجية مع افتراض ان سياسة الحياد والخطاب العقلاني التي تبناها صانع القرار العراقي بعد ٢٠١٤ ، كانت مؤشر لمرحلة التعافي للدولة العراقية فكانت ثمارها كبيرة وبارزة رغم قصر المدة .

المطلب الأول

القرار السياسي الخارجي

في مجال العلوم السياسية جاء البروفسور سنايدر وزميلة رونزو بافتراض عام ١٩٥٤والذي عده الكثيرون آنذاك بأنه فكرة ثورية في دراسة قرارات السياسة الخارجية فقد اقترح سنايدر وزملائه على علماء السياسة الاقتداء بعلماء الاجتماع والاقتصاد والإدارة العامة والاستفادة من محصلة دراساتهم ، كما اقترح ان يقر علماء السياسة بحقيقة ان القرارات تشكل نمطا من السلوك. ، اذ يختلف القرار السياسي Political decision اختلافاً كبيرا عن غيره من القرارات المتخذة في الدولة وذلك يرجع إلى طبيعته الخاصة فهو يشمل كافة الاجرءات والتصورات والخطط التي تحدد سياسة الدولة العامة داخلياً وخارجياً إذ تُبذل جهود وبشكل كبير لاتخاذه لما له من آثار مباشرة وغير مباشرة على الدولة كمنطقة جغرافية [١]

اولاً : مفهوم القرار السياسي الخارجي

لقد تعددت التعاريف بخصوص مفهوم القرار السياسي حيث تناوله مفكرو وفلاسفة العلوم من وجهات نظر متعددة كل حسب بيئته الثقافية والاجتماعية [٢] لذلك كان وجود تعريف محدد متفق عليه من قبل المتخصصين وباحثين في العلوم السياسية هو محل الاتفاق ، إذ ان غالبية التعريفات المقدمة للقرار السياسي إما أنها تؤكد فقط عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة أو أنها تأخذ بالحسبان كيفية الاختيار وأساليبه التي يرتكز عليها والخطوات التي تؤدي إليه باعتباره يمثل المرحلة الأخيرة في عملية صنع القرار ، أو أنها تركز بالدرجة الأولى على دور الفاعل القيادي وأهميته في اتخاذ القرار السياسي

ويمكن التمييز بين ثلاث فئات من التعاريف لمفهوم القرار السياسي

الفئة الأولى : إن أصل القرار السياسي هو الاختيار الواعي بين مجموعة من بدائل السلوك المتاحة وفي إطار السياسات العامة بما يعظم المنافع الذي يكون باختيار البديل الذي تعطي نتائجه المحتملة وزنا تفضيليا انطلاقا من دالة واحدة للمنفعة أو هو عملية موضوعية لاختيار احد بدائل التصرف المطروحة أو احد الحلول البديلة والمتاحة أو أفضل وسيلة متاحة في موقف معينة لتحقيق هدف أو أهداف محددة

الفئة الثانية : وهذه تنطلق من الدور المهم الذي يضطلع به العامل القيادي في عملية صنع القرار السياسي وتتراوح بين النخبة والسيطرة من جهة ومدخل الإدراك من جهة أخرى لفهم طبيعة وماهية القرار السياسي إذ انه إما يعبر عن قيم النخبة الحاكمة وتفضيلاتها ، أو يركز على وجود علاقة ترابطية بنظام المعتقدات وعملية الإدراك وعملية صنع القرار . وهنا يتجلى دور

القيادة السياسية من ثلاث عناصر هي القائد ، الفاعلية والجماعة السياسية

الفئة الثالثة : وهذه تشدد على عنصري التنافس والتوفيق بين الآراء والمواقف والمصالح المتباينة ، فهو مجموعة من الإجراءات المعقدة تنطوي على التداول والمساومة والتفاوض للوصول إلى حلول توفيقية توفر الحد الأدنى المطلوب من التوافق بين اتجاهات ودوافع ومصالح متعارضة وهو محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الايدولوجيا والثقافة السياسية السائدة القائمة ((٣)) .

ثانياً _ أنواع القرار السياسي

و يمكننا تقسيم القرار السياسي إلى نوعين :

اولاً– القرار السياسي المتعلق بالوضع المحلي : وهو ما تتخذه الحكومات في داخل حدودها الدولية بما تتمتع به من حقوق كونها دولة ذات سيادة لها الحق في التصرف وفق القانون بما يحقق مصلحة المواطن والوطن دون ان يشاركها احد في عملية صنع القرار ودون ان يكون صدور القرار نتيجة ضغط داخلي او خارجي من جهات غير الحكومة

ثانيا – القرارات الخارجية : والمقترنة بالسياسية الدولية وعلاقة الدولة بالدول الإقليمية ودول العالم وهو الأخطر بكل تأكيد لما يترتب عليه من اتصال بالعالم الخارجي وما قد تنعكس سلبياته على العملية السياسية في الداخل فيقصد به تحويل الهدف العام للدولة الى قرار محدد وينبني انطلاقاً من رئيس الدولة والحكومة وزير الخارجية والأجهزة الحكومية الأخرى والسلطة التشريعية وسائل الإعلام والرأي العام ((٤)) ، فيشارك العديد من الجهات والإطراف في عملية صنع القرار السياسي سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة في دول العالم المختلفة.

ويتأثر صانع القرار هذا بعدة متغيرات وهي :

١–البيئة الخارجية بكل إبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها وجوانب التداخل و لتفاعل فيها

٢–البيئة الداخلية للقرار وتتكون من المتغيرات والأوضاع الاجتماعية السائدة وكذلك الاقتصادية والسياسة الداخلية للدولة ، وجماعات الضغط والأحزاب ، والإمكانات الذاتية للدولة .

٣–الضغوط التي تمارس بشأن اتخاذ القرار في موضوع ما ، إذ بدون هذه الضغوط تنتفي الحاجة إلى اتخاذ القرار أصلاً .

٤–الهيكل التنظيمي للسياسة الخارجية للدولة التي تقوم باتخاذ القرار لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والشأن الدولي

٥–القيم والمعتقدات التي تهيمن على منهجية تفكير واضع القرار واتجاهات نظام القيم لديه .

٦–المعلومات إذ تعتمد عملية صنع القرار بشكل أساسي على المعلومات ومن ثم فهي بحاجة

نظام معلومات كفوء قادر على تحليل وتنظيم وتصنيف ومعالجة المعلومات المتاحة بحيث تهيء لصانع القرار ما يحتاجه حول الموضوع المراد صنع قرار بشأنه((٥))فالمحددات والعوائق الدولية والداخلية التي تحيط بصانع القرار تدفعه الى تغيير منحى التعامل تكتيكياً مع القوى فمثلاً من جهة ما زال التأثير الأمريكي على صانع القرار العراقي يشكل ضاغطاً على خياراته الخارجية، فضلاً عن التأثير الذي تخلقه القوى السياسية العراقية في هذا الشأن ،فالبيئة غير مواتية لإنتاج سلوك موحد إزاء التفاعلات في الجوار الإقليمي فضلاً عن أن هناك العديد من القنوات التي من الممكن ان يتم توظيفها لتخلق اجواءاً من التناقض تطغي بتأثيرها على القرارات الخاصة بإستراتيجية الشؤون الخارجية ((٦))

وتجري عملية صنع القرار السياسي بين طرفين طرف يقرر ومحيط يحف بالقرار من قبلُ ومن بعدُ أو بيئة ، والطرف المقرر هي الدولة من خلال الأشخاص المخولين في الإفصاح عن مضمونها بالأفعال والقرارات ، أما البيئة أو المحيط فهي ظاهرة معقدة تحتوي على بعد زمني ومكاني ((٧))

ولأن مرحلة صناعة القرار السياسي الخارجي تتطلب ديناميكية معقدة وركائز هامه كمقومات ذات صلة بالدولة أولاً وصانع القرار ثانياً ولما لها من دور في تحديد مكانة الدراسة وفاعليتها على الصعيد الدولي لذلك سنبحث مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي في العراق وفق الآتي

المطلب الثاني

مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي العراقي

ان السياسة الخارجية كتفاعل سياسي دولي تتأثر قدر تعلقها بحركة صانع القرار الذي يعد الموجه الرئيسي والمتابع المستمر لديمومة نشاطها وحركتها كونها الميدان الفعلي لوظيفته ، إلا إن الآراء تضاربت حول مدى وحجم هذا التأثير فهناك رأي يقول ان عملية صنع القرار السياسي الخارجي ناتجة عن فعل مؤسساتي وتنظيمي وهيكلي وخاضعة بالوقت نفسه إلى معايير المشاركة السياسية لمؤسسات الدولة العليا وجهازها الحكومي والتشريعي ولهذا فأن دور صانع القرار يتقلص إلى الحد الأدنى ويصبح بالتالي دورا بسيطا ومحددا، لأن الدولة حسب أصحاب هذا الرأي هي منظومة مترابطة ومتكاملة من المؤسسات والهيئات والإدارات، وان صنع القرارات يتم بطريقة المشاركة الفعلية للعديد من المنظمات والمؤسسات التشريعية ((٨))وبالتالي فأن سياسة الدولة الخارجية عبارة عن ناتج الحركة المؤسساتية الهيكلية الداخلية للدولة ، إما الرأي الآخر فيمنح صانع القرار الدور الأكبر والذي يفوق عمل المؤسسات والتنظيمات

المساهمة في إنتاجها كونه المتحدث الرسمي الأول باسم الدولة وأصحاب هذا الرأي يعتبرون إن الدولة تتمثل وتتجسم عبر مؤسسة سياسية محددة يرأسها ويقف على هرمها شخص متمثل بصانع القرار وقد يغالي أصحاب هذا الرأي ويتطرفون أكثر بحكم دوافع أيديولوجية معينة أو تنشئة ثقافية خاصة فيميلون إلى الاعتقاد أن الدولة مرادفة لقيادتها السياسية المتمثلة برئيسها أو ملكها أو رئيس حكومتها أو من يمثلهم، وأن من الصعب التفريق بين الدولة وصناع قرارها كونهما متممان بعضهما للآخر ((٩))

وقد شهد العراق ومنذ إسقاط النظام السابق في ٢٠٠٣\١٤١٩ هياكل ومؤسسات وإدارات عديدة قامت بصنع القرار السياسي ليس على المستوى النظري وحسب بل وعلى المستوى العملي التطبيقي كذلك وهي :((١٠))

- الأحزاب والقوى السياسية : ان درجة تأثير الاحزاب السياسية في حركة صناع القرار السياسي الخارجي تتباين من دولة إلى أخرى وتبعا لطبيعة نظامها السياسي. فكما إن هذاالتأثير يتراوح في الدول الشمولية بين الشدة والضعف، كذلك هوالحال بالنسبة للدول الديمقراطية، سواء تحملت الاحزاب السياسية مسؤولية صنع السياسية الخارجية أم ساهمت في إعدادها، أم ذهبت إلى معارضتها ومرد ذلك يعود لأهميتها ومن ثم لنوعية موقعها في سلم أولويات هذه الأحزاب ، وحيث ان طبيعة النظام الحزبي في العراق هو نظام تعددي ويضم العراق أكثر من (٢٠٤) حزب و٢٧ائتلاف وفق احصائيات اجريت لعام ٢٠١٨ الا ان بعضها أحزاب ضعيفة في تنظيمها ولا تؤمن بالعملية الديمقراطية بشكل حقيقي والبعض منها مرتبط بدول خارجية إما الأحزاب التي تؤثر على السياسة الخارجية هي الأحزاب المشاركة في العملية السياسية و تلعب هذه الأحزاب دوراً كبيراً بالعملية السياسية بحسب حجمها الانتخابي داخل مجلسي النواب والوزراء ، لذلك فأن القرارات ذات الأهمية تتخذ في الكثير من المواقف بالتشاور والتوافق مع غالبية القوى السياسية إما الأحزاب التي لا تمتلك مقعد في الحكومة فليس لها دور للتأثير ((١١))

- المرجعيات الدينية : تحظى المرجعية الدينية بمختلف توجهاتها في العراق باحترام واسع لدى الشعب العراقي لما تمثله من ثقل ديني وسياسي وقد ازداد تأثير المرجعيات الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٣فلا يمكن إنكار دورها في العملية السياسية التي تعاني الكثير من المشاكل التي تعتريها.((١٢)) ، فلقد كان توجيه المرجعية العليا مرة بعد مرة يسير بثبات نحو هدف واضح يتمثل في حفظ العراق وشعبه سواء ما يخص مخاطر التشبث بالسلطة المتمثلة بالإصرار على التمسك بالمواقع والمناصب مهما ترتب على ذلك من

أثار سلبية على البلد ، او ما يتعلق بالعمل من اجل وقف تمدد العصابات التكفيرية والقضاء عليها وطردها من العراق[١٣]

حيث أدان ممثل المرجعية الدينية العليا بالنجف الأشرف الشيخ عبد المهدي الكربلائي وبأشد العبارات كل ما ارتكبته عصابة داعش من إعمالاً إرهابية((١٤))

و توضح ذلك الدور من خلال فتوى الجهاد الكفائي التي صدرت يوم ١٣حزيران ٢٠١٤والتي أعطت الشرعية للحشد الشعبي بالانطلاق لمحاربة داعش ليصبح فيما بعد قوة رديفة الى جانب القوات المسلحة العراقية وذلك عندما أقر مجلس النواب العراقي (البرلمان) بالأغلبية يوم السبت ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ قانون هيئة الحشد الشعبي [١٥]

- الصحافة ووسائل الإعلام .مع العدد الهائل لوسائل الإعلام والصحافة التي انتشرت بعد عام ٢٠٠٣ فأن دورها في صنع القرار قد زاد بشكل واضح رغم صعوبة إيجاد مؤشر لقياس هذا الدور بشكل دقيق كونها الوسيلة المعبرة عن تطلعات المواطنين ومعاناتهم لذلك يكون من واجب صانعي القرارات والأنظمة السياسية الديمقراطية الاسترشاد مما تنشره الصحافة ووسائل الإعلام في عملية صنع القرارات .

- منظمات المجتمع المدني : على الرغم من عددها الهائل الا ان ما يؤشر على بعضها بأنها قليلة الأدوار والمساهمات خصوصاً ان لهذه المنظمات دور هام في بلورة الاتجاهات أمام صانعي القرار السياسي بما يتناسب ومتطلبات إفراد الشعب حيث العمل على إخراج المجتمع العراقي من الهامشية والتغييب السياسي إلى الاشتراك الفعال والايجابي في الحياة السياسية وتقرير مصيره، وبنفس الوقت ان تسعى إلى القضاءعلى أبرزالمشاكل التي يعاني منها المواطن وإشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

- الرأي العام : يشكل الرأي العام ضاغطاً وضعفه مرتبط بشكل النظام السياسي ((١٦)) ،إذ ان النظام الديمقراطي يعطي مساحة للتعبير عن هذا الرأي وهذا ما أكده الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥في نص المادة (٣٨) كفالة الدولة (لحرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل) و (حرية الاجتماع والتظاهر) الأمر الذي يدفع صانع القرار بأن يأخذ بنظر الاعتبار اتجاهات الرأي العام عند اتخاذ قرار سياسي معين ((١٧)) .

ان المؤسسات غير الرسمية هذه منذ عام ٢٠٠٣ كان دورها غير فعال في انتهاج سياسة خارجية لذلك فإن جانب ما يطلق عليه بالقوة الناعمة غائب كلياً في هذا الجانب ((١٨)) .

وعلى ذلك فأن الهياكل غير رسمية قد تؤثر (سلباً أو إيجابا) في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة إلا انها لا تصنع السياسة الخارجية لأنها

لا تملك عملياً سلطة وصلاحية اتخاذ القرار ((١٩)). مما يدفعنا لتخصيص هذا الفصل لدراسة فقط المؤسسات الرسمية في صنع القرار السياسي الخارجي العراقي .

اولاً: مجلس الوزراء ، مجلس النواب

ان طبيعة النظام العراقي الديمقراطي يقع ضمن فلسفة الفصل بين السلطات لذا فأن عملية صنع القرار السياسي العراقي في الأنظمة البرلمانية تتركز داخل مؤسستين بشكل يكاد يكون متوازن السلطتين التنفيذية والتشريعية ولكن في أطار المسؤولية الوزارية أمام البرلمان ويكون للبرلمان حق مناقشة الحكومة في سياساتها وقدرتها وهذا ما ينطبق في حالة النظام السياسي العراقي الحالي إذ أن صورة النظام ذات طبيعة برلمانية والسلطة الأعلى في البلد هي سلطة مجلس النواب وهو من يختار رئيس الوزراء وزراءه لذا فأن مجلس النواب لديه تأثير واضح في عملية صنع القرار السياسي العراقي ، متمثلاً باختصاصاته التشريعية والرقابية والاختصاصات الأخرى ، كما انه يتصف بالتعددية الحزبية الأمر الذي يفسح المجال أمام إفراز وزراء ذوي انتماءات سياسية وتوجهات متعارضة ومتباينة تفتقر لعنصر التجانس بين أعضائها مما يؤدي إلى خلافات تزيد من التعقيد في عملية صنع القرار السياسي وهذا الأمر يؤدي إلى إيجاد صيغة رضائية أو عملية تسوية لصنع القرارات السياسية في الكثير من الأحيان ((٢٠))

أ- **مجلس الوزراء**

مع أن الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥حددّ صلاحيات رئيس الوزراء والحكومة والوزارات ، وكذلك دور البرلمان ، إلا ان هذه المؤسسات المختلفة ظلت تتنافس وتتفاوض على حصتها النسبية في السلطة على السياسة الخارجية ، كما هو الحال في مجالات السياسة الأخرى داخل الدولة لأن النظام الذي يحكم (العراق الجديد) هو نظام وليد .((٢١))

إذ مفردة السياسة الخارجية في دستور العراق لم يرد ذكرها إلا مرة واحدة وذلك من خلال نص المادة (١١٠) أولاً منه ،الخاصة باختصاصات السلطات الاتحادية و أعطى الحق في رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية فقط بالسلطات الاتحادية (السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية،الهيئات المستقلة) ((٢٢))وقد اسند دستور العراق لعام 2005 اختصاصات لرئيس الجمهورية خاصة بالشؤون الخارجية في المواد (١٢٦،٨١،٧٣،٦٧،٦١،٦٠،٥٨) ((٢٣))

إلا ان مسؤوليات رئيس الجمهورية في السياسة الخارجية تشريفية صورية لا يؤدي فيها وظيفة سياسية خارجية مهمة .

وهناك عدد آخر من أجهزة السلطة التنفيذية المختلفة والمؤثرة في صناعة السياسة الخارجية نذكر منها جهاز المخابرات أو أجهزة المخابرات والذي يكون لها مهام خاصة في السياسة الخارجية متعلقة بالأمن والمعلومات ، وأيضا مجلس الأمن القومي الذي يقوم بمهمة التنسيق بين المؤسسات الأمنية والسياسية في الدولة وتوحيد الجهود وتوجيهها لتحقيق أهداف الدولة ومن ضمنها أهداف السياسة الخارجية بالإضافة إلى بعض الوزارات مثل وزارة الدفاع ، وزارة النفط في الدول النفطية((٢٤))

أما مجلس الوزراء فقد أسند له الدستور العراقي عدة صلاحيات ومنها : ((٢٥)).

١- تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة .

٢- اقتراح مشروعات القوانين .

٣- التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة.....

٤- التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله)

وأول خطوة يبدأ بها صنع السياسة الخارجية بعد اعتماد البرنامج السياسي للحكومة هو مشروع القرار باعتماد تلك السياسة حيث تتقدم الحكومة (ممثلة برئيسها) بالمشروع إلى السلطة التشريعية او قد يصدر من قبل السلطة التنفيذية مباشرة مستمد أهمية هذا الدور من السلطات الواسعة التي يمنحها له الدستور ((٢٦)) وهناك محوران يبرزان دور رئيس مجلس الوزراء في صياغة السياسة الخارجية للدولة وهما ، ترؤسه لمجلس الوزراء وبالتالي دوره المحوري في صناعة القرار الخارجي ،أما الأهمية الأخرى لدوره ، فتبرز من نوعية المعلومات الخاصة بالسياسة الخارجية والتي تضيف له أفضلية خاصة في هذا الجانب وفي نظم التعددية كما في العراق فأن تلك الميزة تقلل من احتمالية جنوح رئيس الوزراء من الانفراد في صياغة السياسة الخارجية واتخاذ القرارات بهذا الصدد ((٢٧))

وعليه فأن الدستور العراقي لعام 2005 منح رئيس الوزراء صلاحيات ذات صلة بالسياسة الخارجية وكما يأتي :

١- رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة .((٢٨))

٢- صلاحية عرض أسماء أعضاء وزاراته والمنهاج الوزاري على مجلس النواب ويعد حائزاً

ثقتها عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة ((٢٩))

٣- يقوم بإدارة مجلس الوزراء ، ويترأس اجتماعاته .

٤- له الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب ((٣٠)).

مما يعني ان رئيس مجلس الوزراء يمارس التأثير في السياسة الخارجية من خلال

- دوره في صياغة المنهاج الوزاري
- دوره الأساسي في ترشيح وزير الخارجية ، وفي إقالته بموافقة مجلس النواب
- مسؤوليته التنفيذية المباشرة عن السياسة العامة للدولة عامة من ضمنها السياسة الخارجية.
- إدارته لاجتماعات مجلس الوزراء وفيها يتمكن من طرح آرائه في المواضيع المتعلقة بالسياسة الخارجية ((٣١))

لقد كان نوري المالكي أول رئيس وزراء منذ عام ٢٠٠٦وقد بدأ فترته الثانية في المنصب عام ٢٠١٠بعد الاتفاق على مساومة سياسية بعد مرور ثمانية أشهر على الانتخابات الوطنية التي عقدت في مارس ٢٠١٠ولم تأت بنتيجة حاسمة . وقد كان دور رئيس الوزراء نوري المالكي في السياسة الخارجية كما في مجالات أخرى أيضا مثار للخلاف المتزايد فبينما يتهمه البعض (نقاده) (بمراكمة السلطة) (والإدارة بمنظور متناه في الضيق) لكل عمليات رسم السياسات المحلية والخارجية ، يصف البعض الآخر (مؤيدوه) منهجه في صنع السياسة الخارجية بأنه توفيق بين رؤيتين لهما طبيعتان متشابهتان ، السياسة الخارجية للدولة التي ينص عليها الدستور العراقي- وأهداف السياسة الخارجية لحزب الدعوة الإسلامية الذي يتزعمه المالكي ، لكن الواقع غير ذلك فبينما يؤكد الدستور على ضرورة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ومبدأ عدم الانحياز وهما مبدأين أساسيين من مبادئ السياسة الخارجية العراقية فأن الصورة الحقيقية المرسومة لرئيس الوزراء آنذاك هو انه يجر العراق إلى قلب المعسكر الإيراني مباشرة وهذا يتناقض بشدة مع ما ذهب إليه الدستور مما يؤكد ان الممارسات لا تتطابق مع المقولات اذ انه يتخذ موقفاً حزبياً وسياسياً تجاه مجموعة من قضايا الشؤون الخارجية ((٣٢)).

لقد كانت خصائص عملية صناعة القرار في حكومة رئيس الوزراء السابق آنذاك (نوري المالكي) هي الآتي :

- تنامي نفوذ بعض القوى الإقليمية خاصة إيران .
- التردد الواضح لرئيس السلطة التنفيذية وسعيه إلى الحصول على دعم المرجعيات الدينية خاصة المرجعية الدينية في النجف الأشرف الأمر الذي أعطى هذه المرجعيات الدور

الأكبرفي صناعة القرار أو في اتخاذه أو في تنفيذه .

– إلغاء الرأي الآخر من قبل سلطة الاحتلال وعدم فسح المجال أمام الساسة العراقيين لمناقشة الأمور واتخاذ القرار .

– كثرة القرارات التي اتخذتها المحافظات بعيداً عن سلطة المركز وصلاحياته في صناعة القرارات المهمة .

– تعامل العديد من المحافظات مع الخارج أي مع جهات أجنبية دون علم الحكومة أو حتى الرجوع إليها ومثل هذا الأمر يضعف صناعة القرار في مجال السياسة الخارجية وهو الأمر الذي يتنافى حتى مع بنود الدستور العراقي الجديد الذي يعطي الحق في توجيه السياسة الخارجية إلى المركز وليس إلى الإقليم .

––تفشي المحسوبية والفساد الإداري والانتشار الواسع للرشوة في جميع مفاصل الحياة حيث بقيت الوزارات العراقية تعاني من المحسوبية والواسطة وشيوع المحاصصة الحزبية والطائفية وهو الأمر الذي يحد من قدرة السلطة التنفيذية على صنع القرارات المصيرية خاصة تلك المتعلقة بمستقبل البلاد نتيجة انعدام الثقة بين الفصائل السياسية التي اشتركت في العملية السياسية ((٣٣)) فمثلاً لم يتم تعيين السفراء على أساس معيار الكفاءة العلمية والمهنية بل كان أغلب الذين تم تعينهم كسفراء بشهادات مزورة مما أضر بفاعلية وتأثير السياسة الخارجية العراقية ومن ثم الإضرار بالمصالح الوطنية العليا ((٣٤)) إضافة إلى الانقسامات الداخلية للعراق وما آلت إليه من تدهور الوضع الأمني (القضايا الداخلية والأمن الداخل)وهي بحد ذاتها عيوب هيكلية خطيرة ، لعبت دوراً مهماً في انشغال الإدارة عن السياسة الخارجية وهذا ما أكده مستشار الأمن القومي آنذاك فلاح الفياض" لم يكن لدى العراق سياسة خارجية . فالنزاع السياسي والاجتماعي والهوية الوطنية الضعيفة ، وعدم الوحدة ، كلها أمور ما زالت تؤثر في ممثلي العراق في الخارج ..... وما زال يتعين علينا صياغة السياسة تعكس هوية العراق الجديد .... " ((٣٥))و فترة ما بعد ٢٠٠٥ خير دليل على ذلك حيث شهدت عدة مواقف متعارضة ومتقاطعة بين القوى السياسية العراقية ومن المفارقات الواضحة في هذا المجال ما حدث قبيل وبعد انعقاد القمة العربية في الدوحة أواخر شهر اذار ٢٠٠٩والتصريحات المتبادلة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء بشأن مسألة من يمثل السياسة الخارجية للعراق لتسهم هذه التعقيدات الداخلية للعراق في ضعف التعاطي مع الشأن العراقي في مؤتمرات القمة العربية في تلك الفترة (٢٠٠٣–٢٠١٠) ((٣٦)) مما يعني غياب موقف موحد في سياسة العراق الخارجية لمؤسسات الدولة المعنية في صناعة السياسة

الخارجية : (رئيس الوزراء ، ووزارة الخارجية ، ومجلس النواب ، والمؤسسات الأخرى) وهذا ما أكده (محمد نوري عبد ربه) عضو لجنة العلاقات الخارجية النيابية " ليس هناك وحدة موقف في سياسة العراق الخارجية لمؤسسات الدولة المعنية في صناعة السياسة الخارجية ، ولذلك نشاهد تباين في المواقف السياسية للدولة العراقية بين السلطات المعنية"

إما الرؤية الخاصة للسياسة الخارجية العراقية للدكتور حيدر العبادي رئيس الوزراء الإسبق والتي طرحها من خلال البرنامج الحكومي كانت تدعوا الى تعزيز مكانة العراق في المجتمع الدولي والانفتاح الخارجي على دول العالم وكذلك العمل على بناء علاقات اقتصادية متنوعة ، وتوسيع التمثيل الدبلوماسي مع دول العالم ، وبناء جبهة دولية لمكافحة الإرهاب في العراق وأيضا تضمن البرنامج الحكومي ،حسم الخلافات مع دول الجوار والعمل على تأمين حصة عادلة من المياه على أساس المصالح المشتركة والاهتمام بشؤون المواطنين في الخارج وحل مشاكلهم ((٣٧))

ان انتهاج هذه السياسة تسهم في تخطي الكثير من المشكلات المستعصية التي تواجه العراق ، وقد سارت الحكومة العراقية برئاسة الدكتور حيدر العبادي على هذا الرسم للسياسة الخارجية للعراق من خلال علاقاتها مع دول الجوار المبنية على أساس الانفتاح وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية ولنا مع الأزمة الخليجية خير مثال إذ اتبعت سياسة الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي ، وعدم الانحياز لطرف على حساب طرف آخر ((٣٨)) .

وكذلك تجسد البرنامج الحكومي العراقي على ارض الواقع من خلال الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء إلى الكويت وزيارة رئيس الجمهورية فؤاد معصوم الى السعودية خلال الشهر ذاته الى السعودية بعد سنوات من البرود في العلاقات بين العراق و السعودية بدءاً من موقف المملكة تجاه التغيير الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ((٣٩))ويعود هذا المسار الذي اتخذته حكومة العبادي في السياسة الخارجية إلى التطورات السياسية والأمنية التي شهدها العراق بعد نجاح تنظيم الدولة الإسلامية بالسيطرة على مدينة الموصل وأجزاء واسعة من القسم العربي–السني من العراق حيث فرض التحول الداخلي والإقليمي–الدولي الذي خلقه تمدد تنظيم الدولة الإسلامية عبر حدود العراق وسوريا، وإعلانه لدولة "الخلافة"، وضعًا جديدًا كانت الحكومة العراقية الجديدة إحدى نتائجه، برهن ذلك الحدث مجددًا على فشل السياسات التي اتبعها المالكي وعليه فأن السياسة الخارجية التي أرستها الحكومة بقيادة حيدر العبادي كانت

مؤشر لمرحلة التعافي للدولة العراقية فكانت ثمارها كبيرة وبارزة رغم قصر المدة ((٤٠)).

ب – مجلس النواب

ان المادة الأولى من الدستور تنص على طبيعة وشكل نظام الحكم في العراق على انه نظام برلماني ديمقراطي اتحادي ((٤١)) مما يعني ان السلطة التشريعية في العراق تتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الاتحاد وفق المادة (٤٨) ويضم مجلس النواب عدد من الأعضاء بنسبة نائب واحد لكل مائة نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله ويتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر ويراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه ، أما مجلس الاتحاد فانه يمثل المحافظات والأقاليم التي يتم إنشاؤها مستقبلاً لان الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم لم تتحد بشكل واضح عند إقرار الدستور الدائم ((٤٢))

وقد منح الدستور العراقي مجلس النواب جملة من الاختصاصات ذات الصلة بالشؤون الدولية عامة والسياسة الخارجية خاصة وهي :

١–تشريع القوانين الاتحادية . ومنها قانون الخدمة الخارجية .

٢–الرقابة على أداء السلطة التنفيذية .ومنها وزارة الخارجية .

٣–انتخاب رئيس الجمهورية .

٤–تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب وفقاً للمادة (٦١) الفقرة رابعاً "تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات ((٤٣)).

٥–الموافقة على تعين كلاً من السفراء و أصحاب الدرجات الخاصة باقتراح من مجلس الوزراء.

٦–مساءلة رئيس الجمهورية بناءً على طلبٍ مسبب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب .

٧–إعفاء رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب ، بعد إدانته من المحكمة الاتحادية العليا ، في أحدى الحالات الآتية : الحنث في اليمين الدستورية ، وانتهاك الدستور ، والخيانة العظمى .

٨–مساءلة رئيس مجلس الوزراء والوزراء .

٩–سحب الثقة من أحد الوزراء بالأغلبية ، ويعُد مستقيلاً من تاريخ قرار سحب الثقة .

١٠– بناءً على طلب خمس (١/٥) أعضائه سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه ، أي حوالي ٦٥نائباً ((٤٤)).

١١– الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثلثين بناءً على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ، ورئيس مجلس الوزراء ، يخول

رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من إدارة شؤون البلاد خلال مدة إعلان الحرب وحالة الطوارئ ((٤٥))

وبذلك تكمن وظائف مجلس النواب العراقي في السياسة الخارجية استناداً إلى الصلاحيات الدستورية من خلال الدورين التشريعي والرقابي في السياسة الخارجية ويتمثل الدور التشريعي لمجلس النواب في سن التشريعات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وذلك من خلال المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، والموافقة على إعلان الحرب ، وتشريع القوانين التي تنظم عمل السياسة الخارجية وهياكل المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية ، أما الدور الرقابي فينظمه الدستور بحسب المادة (٦١/ سابعاً) ويكون للتأثير الرقابي لمجلس النواب دور في عملية صنع السياسة الخارجية من خلال الأسئلة البرلمانية ، والتحقيق البرلماني ، والاستجواب والتصويت على حجب الثقة ، أما الأدوار الأخرى للمجلس النواب في السياسة الخارجية فتتمثل في المصادقة على برنامج السياسة الخارجية الحكومي وعلى منح الثقة لوزير الخارجية ، والمصادقة على تشكيل الجهاز الدبلوماسي ،المناقشات العامة والاستضافات التي يجريها مجلس النواب في السياسة الخارجية ((٤٦))

والأمثلة على ذلك كثيرة منها طلب مجلس النواب ان يقدم وزير الخارجية تقرير مفصل بشأن حقل (الفكة) النفطي الجنوبي ، وبيان الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخارجية بخصوص ذلك الملف ((٤٧))

وفي إطار مجلس النواب العراقي توجد لجنة العلاقات الخارجية التي تقوم بوظائف متعددة فيما يخص السياسة الخارجية كالموافقة على تعين السفراء وإعلان حالة الحرب وهذا ما نصت عليه المادة (٨٨) من النظام الداخلي وتختص لجنة العلاقات الخارجية بما يأتي :

١- دراسة الموقف الدولي والإقليمي والتطورات السياسية الدولية .

٢- متابعة السياسة الخارجية للدولة والتمثيل الدبلوماسي .

٣- دراسة الاتفاقيات الدولية .

٤- دراسة الاتفاقيات والمعاهدات السياسية الدولية بالتعاون مع الدائرة القانونية .

٥- اقتراح التشريعات المنظمة للسلك الدبلوماسي والقنصلي .

٦- متابعة الشؤون الخاصة بالمنظمة العالمية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ((٤٨))

من خلال ما تقدم نرى ان لمجلس النواب العراقي صلاحيات دستورية تتيح له ممارسة دور مؤثر في صناعة السياسة الخارجية عبر الوظيفة التشريعية ، والرقابية ، والأدوار الأخرى الا ان

هذا الدور لا يعتمد على تلك الصلاحيات الدستورية الممنوحة فحسب بل ويعتمد وبشكل اكبر على رغبة ومقدرة أعضاء مجلس النواب العراقي على ممارسة تلك الأدوار لذلك نرى ان مجلس النواب لم يمارس دوره المطلوب بالسياسة الخارجية العراقية مما انعكس سلباً على صناعة سياسة خارجية عراقية فعالة ومؤثرة في المحيط الدولي وبالتالي محدودية دور مجلس النواب العراقي في صناعة السياسة الخارجية .((٤٩))

ثانياً- وزارة الخارجية

لقد تأسست وزارة الخارجية العراقية عام ١٩٢٤ بموجب الإرادة الملكية التي صدرت ٢٩ تشرين الثاني ، وتعد وزارة الخارجية العراقية كما نصت المادة الأولى من نظامها رقم (٣١ لعام ١٩٧٦) هي : (المسؤولة عن تنفيذ وتنسيق السياسة الخارجية للجمهورية العراقية وتتولى جميع الشؤون الخاصة بالعلاقات الدولية من خلال التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأجنبية والتمثيل في المنظمات والمؤتمرات الدولية) ((٥٠)) ثم جاء قانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٣ ليؤكد أن وزارة الخارجية هي التي تتولى تنفيذ السياسة الخارجية لجمهورية العراق حيث نصت المادة الأولى منه على أن : (تؤسس وزارة الخارجية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي وتتولى تنفيذ السياسة الخارجية لجمهورية العراق ويمثلها وزير الخارجية او من يمثله) ((٥١))

وقد كانت مسؤولية وزارة الخارجية العراقية بعد التغيير مسؤولية جسيمة ، فهي من ناحية كانت تعاني الضغوط الحزبية لتقاسم المناصب الدبلوماسية ، وتعاني من ناحية أخرى من الضغوط الأمريكية المباشرة لإبقاء العراق تحت الاحتلال لفترة اطول وضغوطات أخرى لجهات إقليمية، ومن ناحية أخرى كان على العراقيين الإسراع في التوصل الى صيغ قانونية فعالة لاستعادة السيادة والعودة إلى الحالة الطبيعية كدولة مستقلة محورية في الشرق الأوسط والعالم . ((٥٢))

وزير الخارجية

منذ عام ٢٠٠٣-٢٠١٤ ترأس وزارة الخارجية العراقية وزير الخارجية هوشيار زيباري وبذلك يكون صاحب أطول مدة يقضيها مسؤول في منصب وزاري في "العراق الجديد" وكان في مقدمة المواضيع التي على الوزارة الإسراع في إيجاد الحلول لها هي : ((٥٣))

- القضية الرئيسية بالنسبة لها بعد عام ٢٠٠٣ هي استعادة السيادة كأولوية في المفاوضات مع الولايات المتحدة ومع الأمم المتحدة خاصة المتعلق منها بسحب القوات الأمريكية ليصبح دولة طبيعية ، والتوصل إلى اتفاق ودي مع الأميركيين لسحب القوات . إذ

عقدت اتفاقية بين الجانبين العراقي والأمريكي حددت بها القواعد القانونية والمستقبلية لوجود القوات الأمريكية فوق الأراضي العراقية ، وبذلك انسحبت القوات الأمريكية في ديسمبر ٢٠١١، ولايخفى ان لهذه الاتفاقية عواقب مستقبلية قد تلحق الضرر بأمن العراق وسيادته الوطنية لأنها عقدت على حد تعبير المفكر العراقي عبد الحسين شعبان – بين طرفين غير متكافئين أحدهما قوي ويستطيع ان يفرض شروطه والآخر ضعيف ومضطر للإذعان كما أنها ربطت امن العراق بأمن الولايات المتحدة مما سيفتح الأبواب لاحتمالات استخدام موارد العراق وقواته وأرضه مستقبلاً في عمليات أمريكية ضد مصادر التهديد والعدوان لأمنها ومصالحها العالمية ،وبالتالي فإن مخاطر هذه الاتفاقية ستكون كبيرة لا تتعلق بحاضر العراق فقط وانما بمستقبله،((٥٤)) وهذا ما حصل عندما وجهت القوات الأمريكية ضربات جوية لكتائب حزب الله التابعة للحشد الشعبي على اثر قيام ميليشيات "حزب الله" العراقي بتنفيذ هجوم صاروخي على قاعدة عسكرية أمريكية "معسكر K1 " ليبلغ بذلك التصعيد الى حد قيام الولايات المتحدة الأمريكية في ٢يناير ٢٠٢٠بتنفيذ عملية عسكرية لاغتيال قاسم سليماني ردت عليها إيران بقصف قاعدتين عسكريتين في العراق وبذلك أصبح العراق ساحة مواجهة علنية بين إيران وأمريكا وكان يمثل هذا اختراق علني وسافر لسيادة العراق ((٥٥))

- استعادة العلاقات الطيبة مع المجتمع الدولي " فالعراق كان في حرب مع العالم ، ويتحدى العالم بأسره"
- قضية إخراج العراق من طائلة الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وقد أحسن بالأخذ برأي مستشاريه في الوزارة فيما يتعلق بقضية التعويضات الواسعة والمتشعبة والتي كانت تحمل الكثير من الاستنزاف للعراق وتهدد بانهياره، فمن المطلوب من العراق حل القضايا المعلقة منذ حرب الخليج مع الكويت ، مثل النزاعات الحدودية والدعاوى المتعلقة بالممتلكات ووضع السجناء والمفقودين فهناك صعوبات التوصل إلى اتفاق سياسي داخلي في الرأي حول حل النزاعات مع الكويت وغيرها من الجيران وهذا ما أكده نائب وزير الخارجية لبيد عباوي في يونيو ٢٠١٣"عانينا مشكلات كثيرة في التوصل الى إجماع((٥٦)) [داخل العراق] حول كيفية التعامل مع الكويت ، وفي بعض الأحيان كنا نشعر في وزارة الخارجية بأننا على خلاف مع الجميع ، وكنا نخرج على الإعلام كثيراً لنبين موقفاً "((٥٧))

ويمكن الإشارة هنا إلى بعض الانجازات التي حققتها الدبلوماسية العراقية في تلك الفترة بوصفها الأداة التنفيذية لوزارة الخارجية :

١- شهد تاريخ ٢٠١٠\١٢\١٥ صدور قرارات أممية جديدة تصب في مصلحة العراق وهي (١٩٥٦,١٩٥٧, ١٩٥٨) هذه القرارات شكلت نقطة البداية في طريق مشوار العراق لاستعادة مكانته الدولية ، وكان الهدف منها إنهاء مفعول القرار الدولي رقم (٦٨٧) الصادر في العام ١٩٩١.

٢- أسهمت جهود دبلوماسية عراقية مكثفة مستندة على اتخاذ القرار السياسي الصحيح مدعومة بالزيارات التي قام بها وزير الخارجية العراقي الأسبق والفريق المختص من صناع القرار للعديد من البلدان في العالم لإقناعها بأن العراق صديق للجميع ولا يهدد جيرانه أو الدول الأخرى .

٣- صدور القرار رقم (٢١٠٧)بالإجماع واخرج العراق من الفصل السابع إي الانتقال من الفصل السابع إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة والمتكون من المادة (٣٣) إلى المادة (٣٨) والتي تفضي اعتماد مجلس الأمن الدولي طرق التفاوض والوساطة والتحقيق والتسوية القضائية مع تغير طبيعة النص من قرار إلى توصيات ((٥٨))

ولكن ظلت منافسة الجهات غير التابعة للدولة عقبة أمام عمل وزارة الخارجية في فترة حكم نوري المالكي خصوصاً فيما يتعلق بكيفية تعامل العراق مع جيرانه لذلك حاولت وزارة الخارجية للتصدي من خلال إعطاء الثقل الأكبر لإداراتها المختلفة ومنحها هامشاً لاتخاذ قراراتها في حدود مسؤولياتها مثلاً قد طالبت الوزارات الأخرى الاتصال بوزارة الخارجية للحصول على التصريحات اللازمة لتبادل المراسلات بين مختلف أجهزة الدولة ((٥٩)) وقد تعرضت هذه المحاولات لإسباغ الطابع المؤسسي على وزارة الخارجية إلى تحد في عملية التعيينات عندما ظهر توجه نحو سياسة المحاصصة وهذا ما أكده لبيد عباوي النائب السابق لوزير الخارجية آنذاك "إذا أردنا تعيين شخص ما فعلينا أن نأخذ في الاعتبار وجود الكثيرين من الشيعة هنا والسنة هناك .....لكن قلنا لكل السفراء إنكم فور تعيينكم في الوزارة يصبح ولاؤكم للوزارة وتوجيهاتها بصرف النظر عن معتقداتكم أو انتماءاتكم السياسية وليس مسموح لكم الاتصال بمكتب رئيس الوزراء أو قادتكم لتسألوهم كيف تتصرفون "

لذلك يمكن النظر إلى وزارة الخارجية في تلك الفترة في بعض الأحيان على أنها مديرة للشؤون الخارجية أكثر منها صانع لها ((٦٠))

أما بعد تولي "إبراهيم الجعفري" منصب وزير الخارجية (٢٠١٤-٢٠١٨)-لجأت وزارة الخارجية إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الدول من خلال الجولات النشطة التي قام بها وزير الخارجية العراقية((٦١))

وأنطلق السيد إبراهيم الجعفري من منطلقات طرحها لتكون أساساً لانتهاج سياسة خارجية جديدة إذ يمكن ان نسمي مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤بأنها مرحلة (دبلوماسية الحرب على الإرهاب) حيث أدى احتلال داعش الإرهابي لمساحات شاسعة من العراق في ١٠حزيران ٢٠١٤الى انتهاج خطاً جديداً في الانفتاح على دول العالم إذ لم يسبق للدولة العراقية الحديثة ومنذ نشأتها في عام ١٩٢١ أن عملت به على الرغم من الأزمات التي تعيشها المنطقة بفعل تلك الإحداث ((٦٢))

ومع احتمالية انتقال الإرهاب من العراق إلى دول الخليج في ظل بعض سيناريوهات التي طرحت من قبل بعض الباحثين والاستراتيجيين في الولايات ومراكز الأبحاث الغربية بدأت تختلف الرؤى التي كان يحملها قادة الخليج ويمكن تلمس المواقف الناتجة من هذا التطور في تصريح وكيل وزارة الخارجية الكويتي "خالد الجار الله" الذي أكد على ضرورة " تحصين الجبهة الداخلية "لمواجهة خطر داعش" لا سيما في ظل وجود تقارير معلوماتية تفيد ببداية تحرك العناصر غير السورية وغير العراقية المقاتلة في صفوف التنظيم إلى الكويت وغيرها من دول الخليج .((٦٣))

وهنا يذكر الدكتور إبراهيم الجعفري إلى "ان بعض دول المنطقة استفادت بشكل كبير جداً من العراق في درء الخطر عن أمنها القومي بوصفه رأس الحربة في محاربة الإرهاب ، تمتلك هذه الدول قدرات غير متوفرة للدول التي تعاني من الإرهاب، لا بل انها أصبحت أحد مصادر الإرهاب الذي يواجه العراق في الوقت الحالي " وقد استند بهذا على عقيدة أطلق عليها (عقيدة المسؤولية) .((٦٤))

الخاتمة

ان طبيعة القرار السياسي الخارجي غيّب التأثير والفعل عن الحركة السياسية الخارجية العراقية ووسَم ملامح التأثير الخارجي بعدم الفاعلية ففي الفترة المحصورة بين الأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٠ اذ تميز القرار السياسي الخارجي العراقي بإشكاليات كثيرة أفضت إلى الإخفاق الواضح في انجاز المستوى والأهداف المطلوبة فقاعدة المحاصصة بشكلها الواسع لاسيما في المجال السياسي كانت احد أسباب ضعف القرار السياسي الخارجي فضلاً عن استمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية والتي أقحمت في مجال سياسة العراق الخارجية ما أدى إلى تضارب الرؤى السياسية إزاء العديد من المتغيرات التي تحكم الفعل الخارجي العراقي .

مما يعني ان مؤسسات الدولة المعنية في صناعة السياسة الخارجية العراقية : (رئيس

الوزراء ، مجلس النواب ، وزارة الخارجية ،) افتقدوا لموقف موحد لذلك نشاهد التباين في المواقف السياسية للدولة العراقية بين السلطات المعنية ، جعل قدرته على تنفيذ خطابه السياسي–الإيديولوجي وطموحاته في أدنى مستوياتها في تلك المرحلة .

الهوامش:

(١)خير الله سبهان عبد الله الجبوري ، صنع القرار السياسي العراقي بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسة والقانون ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية الاقتصادية ، جامعة الموصل، العدد 5 ، 2017 ، ص333.

(٢)أنغام سمير عبد الرحمن ، القرار السياسي الفلسطيني في ظل الدعم الخارجي للموازنة العامة ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، 2017 ،ص 22-23 .

(٣)نبيه محمد ، فاعلية النظام السياسي للانظمة الديمقراطية ، دار الموهبة ، بيروت ، 2019، ص 85 .

(2) AlefradDep, Daynamic& political Events , Rol press , U. S. .A , 2018 , p113 .

(1)BrayinRecks ,The Ualu& states institutions , Arf,press, London , 2017, p12.

(٦)علي فارس حميد ، قحطان حسين طه ، الدبلوماسية العراقية وتحديات الأمن الوطني ، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والأساسية ، جامعة بابل ، 2016ص 669 .

(٧)كاظم هاشم نعمه ، العلاقات الدولية ، ط1 ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد، 1987 ، ص76.

(8) ArtherDohan ,Disition Makers , psychological Analiyzing , Rof press , U.S.A, 2015 , p 67.

(٩)مجيد حميد محمد ، سرى هاشم محمد ، السياسة الخارجية الأمريكية –دراسة نظرية تحليلية ،مصدر سبق ذكره ،ص 176 .

(١٠)خير الله سبهان عبد الله الجبوري ، صنع القرار السياسي العراقي بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسية والقانون ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المانيا ، العدد5 ،2017.، ص342 .

(١) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية الأزمة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 122 .

(٢) امجد حامد ، عملية صنع القرار السياسي بين النظرية والتطبيق (العراق إنموذجاً) ، مجلس النواب ، دائرة البحوث ، بغداد ، 2018، ص10 .

(١٣)راجي نصير دوراة ، اثر المرجعية الدينية في الرأي العام العراقي بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير منشورة ، معهد العلمين ، النجف ، 2015 ، ص89.

(١٤)علي فاضل الدفاعي ، معالم الحكمة والمسؤولية الوطنية في مواقف المرجعية الدينية العليا ، مجلة حوار الفكر ،بغداد ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد 30 ، 2014 ، ص16

(١٥)عباس عبود سالم ، التعاطي الاعلامي العربي والغربي مع الحشد الشعبي ....، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد 33 ، 2015 ، ص57

((16)) EvranRomic, The puplic opinion Effect , Sybrou press , London , 2017, p37.

(١٧)أمجد حامد جمعة ، عملية صنع القرار السياسي بين النظرية والتطبيق (العراق نموذجاً) ، مصدر سبق ذكره ، ص11-10 .

(١٨)الحواسني آمال ،محمد كريم جبار الخاقاني وآخرون ، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، مصدر سبق ذكره ، ص 204 .

(١٩)صالح عباس الطائي ، السياسة الخارجية دراسة في السلوك السياسي الخارجي ، دار الكتاب، بغداد،2014 ، ص214.

(٢٠)عمار رحيم الكناني ، اختصاصات مجلس النواب العراقي في ضوء الدستور والنظام الداخلي ، مجلس النواب ، دائرة البحوث ،بغداد ،2015 ص5.

(٢٢) Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri,Iraq on the International Stage ,op.cit, ,p.9

(٢٢)الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 . المادة (110)

(٢٣)الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 ، المواد (126،81،73،67،61،60،58)

(٢٤)أحمد نوري النعيمي ، عملية صنع السياسة الخارجية :الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا ، ، دار زهران ،عمان، 2012 ، ص 505 .

(٢٥)الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 ،المادة (80) .

(٢٦)عبد الكريم عبد الجليل الوزان ، فلسفة الإعلام والسياسة الخارجية العربية ، دار غيداء ، ط 1، 2017 ،ص253.

(٢٧)ياسر عبد الحسين ، نحو إستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية ، الرؤية والريادة والمستقبل ، مجلة أبحاث إستراتيجية ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد 9 ، 2015 ، ص 102 .

(٢٨)الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 المادة(78) .

(٢٩)الدستور العراقي النافذ لسنة 2005، المادة (76-رابعاً) .

(٣٠)الدستور العراقي النافذ لسنة 2005،المادة (78) .

(٣١)رافع خضر شبر ، علي هادي الشكراوي ، الاستفتاء وسيادة الدولة العراقية دراسة في القواعد الدستورية والقانونية ، مطبعة البينة ، بيروت 2009 ، ص 121 .

(32)Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri,Iraq on the International Stageop.cit, ,p,23.

(٣٣)نيفين مسعد وآخرون ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية : دراسة حالة الأردن-الجزائر-السعودية-سورية-العراق، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010 .ص 363 .

(٣٤)عباس روكان ماجود الخزاعي ،السياسة الخارجية العراقية في ظل دستور عام 2005 ،مصدر سبق ذكره ، ص 86 .

(١) Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri,Iraq on the International Stage ,op.cit, ,p 135 ،143 ، 147

(٣٦)كوثر عباس الربيعي ، سياسة العراق بين القيود والفرص ، مجلة دراسات دولية ، العدد الرابع والاربعون ، جامعة بغداد ، 2010.، ص8

(٣٧)جريدة الوقائع الرسمية لجمهورية العراق ، البرنامج الوزاري للدكتور حيدر العبادي لعام 2014، ، العدد ، 4343 ، تاريخ 2014/12/8

(٣٨)مصطفى إبراهيم سلمان الشمري ، مزيان مماس ، الاعتدال في الخطاب السياسي العراقي الخارجي تجاه الازمات الاقليمية بعد عام 2011 ، المؤتمر الدولي الأول ، جامعة الانبار ، 2018 ، ص199 .

(٣٩)إياد عبد الكريم مجيد ، برهان علي محمد ، الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي قبل عام 2018 ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،جامعة تكريت ،العدد 14، 2018 ، ص189 .

(٤٠)حارث حسن ، حكومة العبادي :ترميم البيت الداخلي وتوسيع المشاركة ،مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ الزيارة 1 /2020/3

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/09/201491771236929937

(٤١)نص المادة (1) من الدستور العراقي لسنة 2005 .

(٤٢)خير الله سبهان عبد الله الجبوري ، القرار السياسي العراقي بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره ، ص342 .

(٤٣)الدستور العراقي النافذ لعام 2005 ، المادة (61)

(٤٤)محمد سعد الزهيري ، الدستور العراقي النافذ لعام 2005 ، دراسة دستورية ، دار الأنوار ، القاهرة ، 2018 ، ص 82 .

(٤٥)رافع خضرشبر ، علي هادي الشكراوي ، الاستفتاء وسيادة الدولة العراقية دراسة في القواعد الدستورية والقانونية ، مصدر سبق ذكره، ص 112.

(٤٦)سعدي محمد الخطيب ، العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الدستورية العربية ، دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2008 ، ص33 .

(٤٧) كتاب لجنة العلاقات الخارجية ، مجلس النواب العراقي ، العدد (ل خ667/) بتاريخ 2009/12/20 .

(٤٨)المادة (88) من النظام الداخلي لمجلس النواب ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4032 ،التاريخ 2007\2\5

(٤٩)سلام علي محمد، دور السلطة التشريعية في صناعة السياسة الخارجية (دراسة حالة العراق بعد عام 2005) ، رسالة ماجستير ، معهد العلميين للدراسات العليا ،2019 .ص190 .

(٥٠)نظام وزارة الخارجية رقم (31) لسنة 1976 ، منشور في الوقائع العراقية ، رقم العدد 2554، تاريخ 1976/10/18 ، رقم الجزء2 ، مجموعة القوانين والأنظمة لعام 1976.

(٥١)قانون وزارة الخارجية العراقية رقم 36 لسنة 2013 ، منشور في الوقائع العراقية ، رقم العدد 4294 ، تاريخ 2013/10/21

(٥٢)محمد الحاج حمود ، سياسة العراق الخارجية منذ عام2003، ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2018، ص 12.

(٥٤)سامر مؤيد عبد اللطيف ، اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق : رؤية في الأبعاد الإستراتيجية والمحاذير المستقبلية ، مجلة جامعة كربلاء ، العدد 4 ، 2010 ، ص119 .

(٥٥)حسام إبراهيم ، خطاب ترامب : هل حان وقت المفاوضات بين واشنطن وطهران؟، تاريخ الزيارة 2020/4/28متاح على الرابط :

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5193

(٥٦)أرشيف وزارة الخارجية العراقية ، وزارة الخارجية ، بغداد ، 2018 ، ص82 .

(57) Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri,Iraq on the International Stage ,op.cit ,p.25.

(٥٨) مقدام جابر أحمد ، عمار حميد ياسين ، الدبلوماسية العراقية ودورها في إخراج العراق من الفصل السابع بعد العام 2003 ، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد 33 ، 2015 ، ص51 .

(٥٩) محمد أحمد كاظم ، العراق والعهد الديمقراطي ، المسلة للطباعة ، بيروت ، 2017 ، ص10 .

(٦٠)مقابلة ،أجريت مع فيصل استرابادي ، لندن ، بتاريخ : مارس ، 2013.

(٦١)علي فارس حميد ، قحطان حسين طه ، الدبلوماسية العراقية وتحديات الأمن الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص 666-.

(٦٢)ياسر عبد الحسين ، نحو إستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية ، مصدر سبق ذكره ، ص10 .

(٦٣)علي فارس حميد ،. قحطان حسين طه ، الدبلوماسية العراقية وتحديات الأمن الوطني ، مصدر سبق ذكره ، ص670 .

(٦٤)سلمان بكر سلمان ، دور وزارة الخارجية في صنع سياسة العراق الخارجية بعد 2003 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2016 ، ص122 .

المصادر :

١. أحمد نوري النعيمي ، عملية صنع السياسة الخارجية :الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا ، دار زهران ،عمان، 2012 ، ص 505 .

٢. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية الأزمة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .

٣. رافع خضر شبر ، علي هادي الشكراوي ، الاستفتاء وسيادة الدولة العراقية دراسة في القواعد الدستورية والقانونية ، مطبعة البينة ، بيروت 2009 .

٤. سعدي محمد الخطيب ، العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الدستورية العربية ، دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، 2008 .

٥. صالح عباس الطائي ، السياسة الخارجية دراسة في السلوك السياسي الخارجي ، دار الكتاب، بغداد،2014 .

٦. عبد الكريم عبد الجليل الوزان ، فلسفة الإعلام والسياسة الخارجية العربية ، دار غيداء ، ط 1، 2017 .

٧. كاظم هاشم نعمه ، العلاقات الدولية ، ط1 ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد، 1987 .

٨. محمد سعد الزهيري ، الدستور العراقي النافذ لعام 2005 ، دراسة دستورية ، دار الأنوار ، القاهرة ، 2018 .

٩. محمد الحاج حمود ، سياسة العراق الخارجية منذ عام2003، ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2018 .

١٠. محمد أحمد كاظم ، العراق والعهد الديمقراطي ، المسلة للطباعة ، بيروت ، 2017 .

١١. نبيه محمد ، فاعلية النظام السياسي للانظمة الديمقراطية ، دار الموهبة ، بيروت ، 2019 .

المجلات

١٢. علي فارس حميد ، قحطان حسين طه ، الدبلوماسية العراقية وتحديات الأمن الوطني ، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والأساسية ، جامعة بابل ، 2016 .

١٣. خير الله سبهان عبد الله الجبوري ، صنع القرار السياسي العراقي بعد عام 2003، مجلة العلوم السياسة والقانون ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية الاقتصادية ، جامعة الموصل، العدد 5 ، 2017

١٤. ياسر عبد الحسين ، نحو إستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية ، الرؤية والريادة والمستقبل ، مجلة أبحاث إستراتيجية ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد 9 ، 2015

رسائل الماجستير

١٥. أنغام سمير عبد الرحمن ، القرار السياسي الفلسطيني في ظل الدعم الخارجي للموازنة العامة ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، 2017 .

١٦. إياد عبد الكريم مجيد ، برهان علي محمد ، الدبلوماسية العراقية حيال العالم العربي قبل عام 2018 ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،جامعة تكريت ،العدد 14، 2018 .

١٧. امجد حامد جمعة ، عملية صنع القرار السياسي بين النظرية والتطبيق (العراق إنموذجاً) ، مجلس النواب ، دائرة البحوث ، بغداد ، 2018، .

١٨. سلام علي محمد، دور السلطة التشريعية في صناعة السياسة الخارجية (دراسة حالة العراق بعد عام 2005) ، رسالة ماجستير ، معهد العلمين للدراسات العليا ،2019 .

١٩. سامر مؤيد عبد اللطيف ، اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق : رؤية في الأبعاد الإستراتيجية والمحاذير المستقبلية ، مجلة جامعة كربلاء ، العدد 4 ، 2010 .

٢٠. سلمان بكر سلمان ، دور وزارة الخارجية في صنع سياسة العراق الخارجية بعد 2003 ، رسالة ماجستير ،جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية .

٢١. علي فاضل الدفاعي ، معالم الحكمة والمسؤولية الوطنية في مواقف المرجعية الدينية العليا ، مجلة حوار الفكر ،بغداد ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد 30 ، 2014 .

٢٢. عباس عبود سالم ، التعاطي الاعلامي العربي والغربي مع الحشد الشعبي ....، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد 33 ، 2015 ،

٢٣. عمار رحيم الكناني ، اختصاصات مجلس النواب العراقي في ضوء الدستور والنظام الداخلي ، مجلس النواب ، دائرة البحوث ،بغداد ،2015 .

٢٤. كوثر عباس الربيعي ، سياسة العراق بين القيود والفرص ، مجلة دراسات دولية ، العدد الرابع والاربعون ، جامعة بغداد ، 2010. .

٢٥. مقدام جابر أحمد ، عمار حميد ياسين ، الدبلوماسية العراقية ودورها في إخراج العراق من الفصل السابع بعد العام 2003 . ،مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد 33 ، 2015 .

٢٦. ناجي نصير دوراة ، اثر المرجعية الدينية في الرأي العام العراقي بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير منشورة ، معهد العلمين ، النجف ، 2015 .

٢٧. نيفين مسعد وآخرون ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية : دراسة حالة الأردن–الجزائر–

السعودية–سورية–العراق..... ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010 .
٢٨. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري ، مزيان مماس ، الاعتدال في الخطاب السياسي العراقي الخارجي تجاه الازمات الاقليمية بعد عام 2011 ، المؤتمر الدولي الأول ، جامعة الانبار ، 2018 ،.
٢٩. جريدة الوقائع الرسمية لجمهورية العراق ، البرنامج الوزاري للدكتور حيدر العبادي لعام 2014، ، العدد ، 4343 ، تاريخ 2014/12/8

القانون والدستور العراقي

٣٠. الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 . المادة (110)
٣١. (الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 ، المواد (126،81،73،67،61،60،58)
٣٢. الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 ،المادة (80) .
٣٣. الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 المادة(78) .
٣٤. الدستور العراقي النافذ لسنة 2005، المادة (76- رابعاً) .
٣٥. الدستور العراقي النافذ لسنة 2005،المادة (78) .
٣٦. نظام وزارة الخارجية رقم (31) لسنة 1976 ، منشور في الوقائع العراقية ، رقم العدد 2554، تاريخ 1976/10/18 ، رقم الجزء2 ، مجموعة القوانين والأنظمة لعام 1976.
٣٧. نص المادة (1) من الدستور العراقي لسنة 2005 .
٣٨. الدستور العراقي النافذ لعام 2005 ، المادة (61)
٣٩. المادة (88) من النظام الداخلي لمجلس النواب ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4032 ،التاريخ 2007\2\5
٤٠. قانون وزارة الخارجية العراقية رقم 36 لسنة 2013 ، منشور في الوقائع العراقية ، رقم العدد 4294، تاريخ 2013/10/21
٤١. لجنة العلاقات الخارجية ، مكتبة مجلس النواب العراقي ، العدد (ل خ667/) بتاريخ 2009/12/20 .
٤٢. ارشيف وزارة الخارجية العراقية ، وزارة الخارجية ، بغداد ، 2018

الانترنت

٤٣. حسام إبراهيم ، خطاب ترامب : هل حان وقت المفاوضات بين واشنطن وطهران؟، تاريخ الزيارة 2020/4/28 متاح على الرابط :
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5193
٤٤. حارث حسن ، حكومة العبادي :ترميم البيت الداخلي وتوسيع المشاركة ،مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ الزيارة 1 /2020/3
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/09/201491771236929937

المصادر الأجنبية

1- ArtherDohan ,Disition Makers , psychological Analiyzing , Rof press , U.S.A, 2015.

2- AlefradDep, Daynamic& political Events , Rol press , U. S. .A , 2018

3- BrayinRecks ,The Ualu& states institutions , Arf,press, London , 2017

4- Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri,Iraq on the International Stage

5- Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri,Iraq on the International Stageop..

6- Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri,Iraq on the International Stage

7- Jane Kinninmont, Gareth Stansfield and Omar Sirri,Iraq on the International Stage

8- EvranRomic, The puplic opinion Effect , Sybrou press , London , 2017.

Members of the editorial board

Prof. Dr. Ashraf Muhammad Abdul Rahman

Prof. Dr. Abdul Hussan Jaleel

Prof. Dr. Osama Abdul Majeed

Prof. Dr. Tahir Yousif Alwaaly

Prof. Dr. Muhammad Naji

Prof. Dr. Rasoul Jaferyan

Prof. Dr. Somayya Hassen

Prof. Dr. Muhson Muhammad Hassen

Prof. Dr.Nadiya Salih boshlaq

Prof. Dr. Mushtaq Basheer Al- Ghazali.

Prof. Dr. Ameera Jabir Hashim

Electronic Upload

Prof. Dr.
Hyder Naji Habash

English language correction

Prof. Dr.
Abbas Hassan Jasim

Arabic language correction

Prof. Dr.
Ali Abbas Al-Aaraji

Secretary Editor

A. Esraa Kareem Muhammad

Ministry of High Education and Scientific Research
Al-Kufa Univvercity
Education College for Women

ISSN 1993 – 5242

Journal of Education College for Women for Humanistic sciences.

Scientific Journal Issued by College of Education for Women

University of Kufa

Editor

Prof. Dr.

Elham Mahmoud Kazem

Editorial Director

Professor Dr.

Mohammad Jawad Noureddine

Address: Rebuplic of Iraq –Najaf –P.O 199

No:32 – 17Th Year :2023

(Editor) Mobile :07804729005
(Editorial Director) Mobile :07801273466
E-mail: Muhammad-Gawad@ yahoo.com

Technical Designing by
Muhammad Al- Khazraji Bureau
07800180450 - 07740175196
Iraq - Najaf

Journal of Education College for Women for Humanistic sciences
No. 32 – 17th year: 2023
First Volume

ISSN 1993 - 5242
Arab Impact Factor ISSN: 1680 - 8730
Arcif: 0.0615

JOURNAL
OF EDUCATION COLLEGE FOR WOMEN
FOR HUMANISTIC SCIENCES

SCIENTIFIC JOURNAL ISSUED BY COLLEGE OF EDUCATION FOR WOMEN
UNIVERSITY OF KUFA

No. (32) Year (17) June 2023

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٠٠٤) لسنة ٢٠٠٧م